

وفقاً لمؤشر الصكوك الوطنية للاذخار تراجع كبير في الرغبة بالادخار لدى المقيمين في قطر وعمان والكويت

واضحاً فيما يخص منتجات الادخار ولاسيما تلك المصممة للمواطنين، فبالنسبة للمقيمين في قطر كان هذا السبب الأبرز لاختيار وسيلة للاذخار، بينما لم يظهر هذا السبب بين الأسباب العشرة الأولى في البحرين أم الكويت. وتعلّقنا على نتائج مؤشر الادخار، قال الرئيس التنفيذي لشركة الصكوك الوطنية محمد قاسم العلي: «لقد أصبح مؤشر الادخار في دولة الامارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مقياساً يترقب الجمع اصداره إذ يكشف عن السلوكيات اتجاه الادخار في مجتمعنا سواء كانت مختلفة على خلفية العربية السعودية والكويت وقطر وعمان والبحرين وكذلك في الإمارات العربية المتحدة». وأضاف العلي قائلاً: «إحدى الإيجابيات التي نستخلصها من النتائج هي أنه ثمة استعداد للاذخار، لا أكثر من ثلثي سكان دول مجلس التعاون الخليجي الذين يتوون البدء بالادخار هذه السنة، وتفضيلاً واضحاً للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدم أرباحاً عالية، وبسعة راسخة مثل الصكوك الوطنية، ولا شك في أن ذلك يتيح أماناً مزيماً من الفرص لماء الثغرة في السوق في المستقبل القريب، الأمر الذي نتطلع إلى الاستفادة منه». وتعتبر الصكوك الوطنية حالياً برنامج الادخار والاستثمار الرائج والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الوحيد من نوعه في المنطقة، مع قاعدة عطاء تضم أكثر من 630,000 منتسب من 200 جنسية مختلفة.

وقد حقق البرنامج نجاحاً باهراً منذ إنطلاقه عام 2006 وذلك بفضل برنامج الجوائز المكافأة ولاء العملاء، بحيث تم تقديم أكثر من مليون جائزة حتى الآن تبلغ قيمتها الإجمالية 280 مليون درهم بما في ذلك جائزة المليون درهم الشهرية.

وعلى الرغم من أن الصكوك الوطنية لا تملك حضوراً خارج دولة الامارات العربية المتحدة، إلا أن الشركة تسهل عملية شراء الصكوك للأشخاص المهتمين بذلك إقليمياً وعالمياً عبر التحويلات المصرفية، وأطلقت الشركة مؤخراً حملة توعوية حول العلامة التجارية والمنتج على الموقع الإلكتروني تستهدف فيها دول مجلس التعاون الخليجي.

وقطر وعمان والبحرين، عن تفاؤلاًهم حيال إمكانية زيادة حجم ادخاراتهم أو البدء بالادخار خلال الأشهر الستة المقبلة. ويرز التنافس الأكبر بين المقيمين في قطر، على الرغم من أنهم النسبة الأعلى من المشاركين في المسح بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتظهرت النتائج في مؤشر الرئيس التنفيذي لشركة الصكوك الوطنية محمد قاسم العلي: «لقد أصبح مؤشر الادخار في دولة الامارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مقياساً يترقب الجمع اصداره إذ يكشف عن السلوكيات اتجاه الادخار في مجتمعنا سواء كانت مختلفة على خلفية العربية السعودية والكويت وقطر وعمان والبحرين وكذلك في الإمارات العربية المتحدة». وأضاف العلي قائلاً: «إحدى الإيجابيات التي نستخلصها من النتائج هي أنه ثمة استعداد للاذخار، لا أكثر من ثلثي سكان دول مجلس التعاون الخليجي الذين يتوون البدء بالادخار هذه السنة، وتفضيلاً واضحاً للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدم أرباحاً عالية، وبسعة راسخة مثل الصكوك الوطنية، ولا شك في أن ذلك يتيح أماناً مزيماً من الفرص لماء الثغرة في السوق في المستقبل القريب، الأمر الذي نتطلع إلى الاستفادة منه». وتعتبر الصكوك الوطنية حالياً برنامج الادخار والاستثمار الرائج والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الوحيد من نوعه في المنطقة، مع قاعدة عطاء تضم أكثر من 630,000 منتسب من 200 جنسية مختلفة.

وقد حقق البرنامج نجاحاً باهراً منذ إنطلاقه عام 2006 وذلك بفضل برنامج الجوائز المكافأة ولاء العملاء، بحيث تم تقديم أكثر من مليون جائزة حتى الآن تبلغ قيمتها الإجمالية 280 مليون درهم بما في ذلك جائزة المليون درهم الشهرية.

وعلى الرغم من أن الصكوك الوطنية لا تملك حضوراً خارج دولة الامارات العربية المتحدة، إلا أن الشركة تسهل عملية شراء الصكوك للأشخاص المهتمين بذلك إقليمياً وعالمياً عبر التحويلات المصرفية، وأطلقت الشركة مؤخراً حملة توعوية حول العلامة التجارية والمنتج على الموقع الإلكتروني تستهدف فيها دول مجلس التعاون الخليجي.

وقطر وعمان والبحرين، عن تفاؤلاًهم حيال إمكانية زيادة حجم ادخاراتهم أو البدء بالادخار خلال الأشهر الستة المقبلة. ويرز التنافس الأكبر بين المقيمين في قطر، على الرغم من أنهم النسبة الأعلى من المشاركين في المسح بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتظهرت النتائج في مؤشر الرئيس التنفيذي لشركة الصكوك الوطنية محمد قاسم العلي: «لقد أصبح مؤشر الادخار في دولة الامارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مقياساً يترقب الجمع اصداره إذ يكشف عن السلوكيات اتجاه الادخار في مجتمعنا سواء كانت مختلفة على خلفية العربية السعودية والكويت وقطر وعمان والبحرين وكذلك في الإمارات العربية المتحدة». وأضاف العلي قائلاً: «إحدى الإيجابيات التي نستخلصها من النتائج هي أنه ثمة استعداد للاذخار، لا أكثر من ثلثي سكان دول مجلس التعاون الخليجي الذين يتوون البدء بالادخار هذه السنة، وتفضيلاً واضحاً للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدم أرباحاً عالية، وبسعة راسخة مثل الصكوك الوطنية، ولا شك في أن ذلك يتيح أماناً مزيماً من الفرص لماء الثغرة في السوق في المستقبل القريب، الأمر الذي نتطلع إلى الاستفادة منه». وتعتبر الصكوك الوطنية حالياً برنامج الادخار والاستثمار الرائج والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الوحيد من نوعه في المنطقة، مع قاعدة عطاء تضم أكثر من 630,000 منتسب من 200 جنسية مختلفة.

واضحاً فيما يخص منتجات الادخار ولاسيما تلك المصممة للمواطنين، فبالنسبة للمقيمين في قطر كان هذا السبب الأبرز لاختيار وسيلة للاذخار، بينما لم يظهر هذا السبب بين الأسباب العشرة الأولى في البحرين أم الكويت. وتعلّقنا على نتائج مؤشر الادخار، قال الرئيس التنفيذي لشركة الصكوك الوطنية محمد قاسم العلي: «لقد أصبح مؤشر الادخار في دولة الامارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مقياساً يترقب الجمع اصداره إذ يكشف عن السلوكيات اتجاه الادخار في مجتمعنا سواء كانت مختلفة على خلفية العربية السعودية والكويت وقطر وعمان والبحرين وكذلك في الإمارات العربية المتحدة». وأضاف العلي قائلاً: «إحدى الإيجابيات التي نستخلصها من النتائج هي أنه ثمة استعداد للاذخار، لا أكثر من ثلثي سكان دول مجلس التعاون الخليجي الذين يتوون البدء بالادخار هذه السنة، وتفضيلاً واضحاً للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدم أرباحاً عالية، وبسعة راسخة مثل الصكوك الوطنية، ولا شك في أن ذلك يتيح أماناً مزيماً من الفرص لماء الثغرة في السوق في المستقبل القريب، الأمر الذي نتطلع إلى الاستفادة منه». وتعتبر الصكوك الوطنية حالياً برنامج الادخار والاستثمار الرائج والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الوحيد من نوعه في المنطقة، مع قاعدة عطاء تضم أكثر من 630,000 منتسب من 200 جنسية مختلفة.

وقد حقق البرنامج نجاحاً باهراً منذ إنطلاقه عام 2006 وذلك بفضل برنامج الجوائز المكافأة ولاء العملاء، بحيث تم تقديم أكثر من مليون جائزة حتى الآن تبلغ قيمتها الإجمالية 280 مليون درهم بما في ذلك جائزة المليون درهم الشهرية.

وعلى الرغم من أن الصكوك الوطنية لا تملك حضوراً خارج دولة الامارات العربية المتحدة، إلا أن الشركة تسهل عملية شراء الصكوك للأشخاص المهتمين بذلك إقليمياً وعالمياً عبر التحويلات المصرفية، وأطلقت الشركة مؤخراً حملة توعوية حول العلامة التجارية والمنتج على الموقع الإلكتروني تستهدف فيها دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد حقق البرنامج نجاحاً باهراً منذ إنطلاقه عام 2006 وذلك بفضل برنامج الجوائز المكافأة ولاء العملاء، بحيث تم تقديم أكثر من مليون جائزة حتى الآن تبلغ قيمتها الإجمالية 280 مليون درهم بما في ذلك جائزة المليون درهم الشهرية.

وعلى الرغم من أن الصكوك الوطنية لا تملك حضوراً خارج دولة الامارات العربية المتحدة، إلا أن الشركة تسهل عملية شراء الصكوك للأشخاص المهتمين بذلك إقليمياً وعالمياً عبر التحويلات المصرفية، وأطلقت الشركة مؤخراً حملة توعوية حول العلامة التجارية والمنتج على الموقع الإلكتروني تستهدف فيها دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد حقق البرنامج نجاحاً باهراً منذ إنطلاقه عام 2006 وذلك بفضل برنامج الجوائز المكافأة ولاء العملاء، بحيث تم تقديم أكثر من مليون جائزة حتى الآن تبلغ قيمتها الإجمالية 280 مليون درهم بما في ذلك جائزة المليون درهم الشهرية.

وعلى الرغم من أن الصكوك الوطنية لا تملك حضوراً خارج دولة الامارات العربية المتحدة، إلا أن الشركة تسهل عملية شراء الصكوك للأشخاص المهتمين بذلك إقليمياً وعالمياً عبر التحويلات المصرفية، وأطلقت الشركة مؤخراً حملة توعوية حول العلامة التجارية والمنتج على الموقع الإلكتروني تستهدف فيها دول مجلس التعاون الخليجي.

أظهر المقيمون في قطر التراجع الأكبر في رغبتهم في الادخار وتلاهم بمعدلات مقارنة المقيمين في عمان والكويت، بينما حققت المملكة العربية السعودية الوطنية للاذخار الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي والذي أطلقتها مؤخراً شركة الصكوك الوطنية ضمن برنامج الادخار والاستثمار الرائد والمتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة.

وبين المؤشر بعض الاختلافات المفاجئة في عادات الادخار بين المقيمين في مختلف بلدان مجلس التعاون الخليجي، مما يعكس البيئة الاقتصادية السائدة في كل من الدول، ففي سلطنة عمان على سبيل المثال، برزت النسبة الأعلى من المقيمين الذين يتفقون بالمبالغ الأكبر على الخدمات، وفواتير الخدمات العامة والأكل في المطاعم، غير أنها كانت الدولة الأقل إنفاقاً على المنتجات الفاخرة والسفر خارج الدولة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد غطى المسح 1107 مقيمين في المملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، والكويت، وعمان، حيث تم استطلاع آرائهم حول بيئة الادخار الراهنة ونظرتهم إلى المستقبل.

ويكمل مؤشر الصكوك الوطنية للاذخار في دول مجلس التعاون الخليجي في سنته الثانية، مؤشر الصكوك الوطنية السنوي في دولة الامارات العربية المتحدة لتوفير لمحة شاملة على السلوك السائد تجاه الادخار في دول مجلس التعاون الخليجي. وحول نتائج المؤشر سلوكيات المقيمين في قاعدة بيانات يمكن استخدامها في مقارنة أداء البلدان على صعيد الادخار، أو مقارنة أداء دولة بدولة أخرى من دول المجلس من عام إلى عام، حيث بينت أنه خلال السنة الماضية، أظهر سكان المملكة العربية السعودية سلوكاً لافتاً تجاه الادخار، تبعهم المقيمون في الكويت وعمان.

ومن ناحية أخرى، تراجعت نسبة الادخار في دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين، ما يعكس تراجعاً طفيفاً في المواقف تجاه الادخار مقارنة بالسنة الماضية، بينما سجلت قطر التراجع الأكبر في الإقبال على الادخار.

ويبدو الأمر المثير للقلق هو اعتبار 90٪ من المقيمين في المملكة العربية السعودية، و84٪ من المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى البحرين، الكويت، عمان، قطر أن ادخاراتهم ليست كافية لحاجاتهم المستقبلية، إضافة إلى ذلك، أقر 68٪ من المقيمين عبر دول الخمس أن ادخاراتهم كانت أقل مما خططوا له في الوقت الذي يزيد فيه الحاجة إلى ثقافة أفضل حول آليات الادخار وأدواته، وقال معظم المقيمين 64٪ إنهم يدخرون أقل من خمس مدخولهم الشهري.

وعلى الصعيد الإيجابي، عبر 60٪ من المقيمين في المملكة العربية السعودية، و63٪ من المقيمين في الكويت

مساهمة قطاعات أخرى في المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

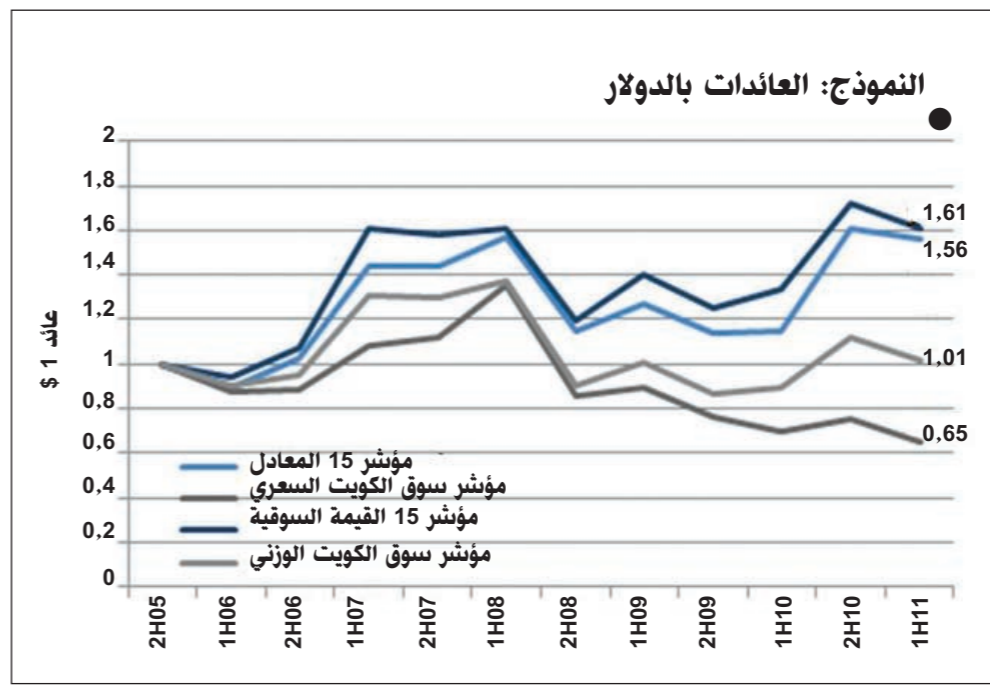
المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

المؤشر انخفاضاً مستمراً مع مرور السنوات.

يوفر عائداً أعلى للمستثمرين الجاهزين لتحمل مخاطر أكبر «المركز»: مؤشر «كويت 15» أفضل البدائل للبورصة



الوقت	الشركة	رمز السهم	النطاق	القيمة السوقية (بالمليون دينار)	السوقية (مليون دينار) (يناير - يونيو 2011)
1	بنك الكويت الوطني	NBK.KW	بنوك	4,201.36	448.83
2	زين	ZAIN.KW	اتصالات	4,055.04	454.29
3	بيت التمويل الكويتي	KFIN.KW	بنوك	2,369.84	377.07
4	بنك الخليج	GBK.KW	بنوك	1,192.91	139.63
5	بنك بوبيان	BOUBYAN	بنوك	1,050.49	75.62
6	الوطنية	BOUK.KW	اتصالات	969.17	26.60
7	الأهلي المتحد	AUBK.KW	بنوك	952.05	32.10
8	بنك برفان	BURG.KW	بنوك	663.10	122.97
9	مباني	MBK.KW	عقارات	445.15	57.14
10	شركة مشاريع الكويت	KPRQ.KW	خدمات مالية	401.56	47.38
11	الخليج للكبلاط والصناعات الكهربائية	CABL.KW	معدات كهربائية	315.36	16.92
12	أجيلتي	AGLT.KW	خدمات شحن جوي	272.58	72.83
13	بوبيان للبروتوكوماويات	BPC.CW	صناديق استثمارية	267.20	87.19
14	بنك الكويت الدولي	KIBK.KW	بنوك	264.91	270.84
15	مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	NIND.KW	صناعات	256.81	83.77

المصدر: رويترز، أبحاث المركز

وفي هذا السياق، استعرض التقرير أثر أكبر 15 سهماً وفقاً للقيمة السوقية ودوران الأسهم بهدف تركيب المؤشر الجديد خلال مدة زمنية تمتد بين 2006 و2011. وأشار التقرير إلى هيمنة أسهم شركات قطاع البنوك بشكل كبير على المؤشر، إذ زاد عدد البنوك التي تشكل جزءاً من المؤشر من سبعة في النصف الأول من 2006 إلى عشرة في النصف الأول من 2011، كما زاد العمر المرجح للبنوك في المؤشر من 55٪ في النصف الأول من 2006 إلى 68٪ في

النصف الثاني من 2011، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة عدد البنوك. وأشار التقرير إلى أن «زين» و«الوطنية» هما شركتا الاتصالات اللتان شكلتا جزءاً من المؤشر من 2006 إلى 2011. أما «زين» التي تعد الأكبر فكانت الشريك المهيمن وتساهم في أغلبية وزن القطاع. من جهة أخرى، تضاعف وزن قطاع الخدمات المالية في المؤشر على مر الأعوام، وهبط من 13٪ في النصف الأول من 2006 إلى 1٪ في الفترة ذاتها من العام الحالي. وشهدت

النصف الثاني من 2011، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة عدد البنوك.

وأشار التقرير إلى هيمنة أسهم شركات قطاع البنوك بشكل كبير على المؤشر، إذ زاد عدد البنوك التي تشكل جزءاً من المؤشر من سبعة في النصف الأول من 2006 إلى عشرة في النصف الأول من 2011، كما زاد العمر المرجح للبنوك في المؤشر من 55٪ في النصف الأول من 2006 إلى 68٪ في



أظهرت نتائج التقرير السنوي الخامس للصناديق الاستثمارية الإسلامية 2011، الذي قدمته مجموعة الخدمات المالية الإسلامية في «ارنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» خلال المؤتمر العالمي للصناديق الاستثمار والإسواق المالية الإسلامية، نمو الاسواق المدارة للصناديق الإسلامية العالمية بمعدل 7.6٪ لتصل إلى 513 مليار دولار في 2010، مقارنة مع 53.9 مليار دولار في 2009.

ويعد هذا النمو بشكل رئيسي إلى أداء السوق، كما يرجع بشكل جزئي إلى تدفق أموال جديدة إلى الصناديق، ولايزال التركيز كبيراً على الأسهم، باعتباره تمثل 39٪ من إجمالي قيمة الأصول المدارة للصناديق الاستثمارية الإسلامية العالمية البالغة 58 مليار دولار، إلا أنه من الصعب توظيف أموال جديدة في هذه الأسهم، وقد سجل الدخل الثابت، والسلع، والاستثمارات البديلة أداء جيداً في عام 2010، والذي كان عاماً قياسياً لإصدارات الصكوك، حيث تم طرح صكوك بقيمة 50 مليار دولار.

وقالت «ارنست ويونغ» إنه في الوقت الذي يعمل فيه القطاع على إعادة تنظيم نفسه، فقد شهد عام 2010 إطلاق 23 صندوقاً إسلامياً جديداً، وتمت تصفية 46 صندوقاً، هذا ويضم قطاع الصناديق الاستثمارية الإسلامية حوالي 100 مدير صندوق و800 صندوق إسلامي يمثلون 5.6٪ فقط من صناعة الخدمات الإسلامية التي تبلغ قيمتها تريليون دولار، لافتة إلى أنه يمكن لمديري صناديق الاستثمار الإسلامية اليوم توظيف ما يزيد على 500 مليار دولار بينما تتراوح نسبة النمو السنوي على هذا الصعيد بين 10 و15٪. وعلى مستوى سوق مجلس التعاون الخليجي، فإنه من المتوقع أن تضيف الثروة

في هذا السياق، استعرض التقرير أثر أكبر 15 سهماً وفقاً للقيمة السوقية ودوران الأسهم بهدف تركيب المؤشر الجديد خلال مدة زمنية تمتد بين 2006 و2011. وأشار التقرير إلى هيمنة أسهم شركات قطاع البنوك بشكل كبير على المؤشر، إذ زاد عدد البنوك التي تشكل جزءاً من المؤشر من سبعة في النصف الأول من 2006 إلى عشرة في النصف الأول من 2011، كما زاد العمر المرجح للبنوك في المؤشر من 55٪ في النصف الأول من 2006 إلى 68٪ في

وأشار التقرير إلى هيمنة أسهم شركات قطاع البنوك بشكل كبير على المؤشر، إذ زاد عدد البنوك التي تشكل جزءاً من المؤشر من سبعة في النصف الأول من 2006 إلى عشرة في النصف الأول من 2011، كما زاد العمر المرجح للبنوك في المؤشر من 55٪ في النصف الأول من 2006 إلى 68٪ في

أظهرت نتائج التقرير السنوي الخامس للصناديق الاستثمارية الإسلامية 2011، الذي قدمته مجموعة الخدمات المالية الإسلامية في «ارنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» خلال المؤتمر العالمي للصناديق الاستثمار والإسواق المالية الإسلامية، نمو الاسواق المدارة للصناديق الإسلامية العالمية بمعدل 7.6٪ لتصل إلى 513 مليار دولار في 2010، مقارنة مع 53.9 مليار دولار في 2009.

ويعد هذا النمو بشكل رئيسي إلى أداء السوق، كما يرجع بشكل جزئي إلى تدفق أموال جديدة إلى الصناديق، ولايزال التركيز كبيراً على الأسهم، باعتباره تمثل 39٪ من إجمالي قيمة الأصول المدارة للصناديق الاستثمارية الإسلامية العالمية البالغة 58 مليار دولار، إلا أنه من الصعب توظيف أموال جديدة في هذه الأسهم، وقد سجل الدخل الثابت، والسلع، والاستثمارات البديلة أداء جيداً في عام 2010، والذي كان عاماً قياسياً لإصدارات الصكوك، حيث تم طرح صكوك بقيمة 50 مليار دولار.

وقالت «ارنست ويونغ» إنه في الوقت الذي يعمل فيه القطاع على إعادة تنظيم نفسه، فقد شهد عام 2010 إطلاق 23 صندوقاً إسلامياً جديداً، وتمت تصفية 46 صندوقاً، هذا ويضم قطاع الصناديق الاستثمارية الإسلامية حوالي 100 مدير صندوق و800 صندوق إسلامي يمثلون 5.6٪ فقط من صناعة الخدمات الإسلامية التي تبلغ قيمتها تريليون دولار، لافتة إلى أنه يمكن لمديري صناديق الاستثمار الإسلامية اليوم توظيف ما يزيد على 500 مليار دولار بينما تتراوح نسبة النمو السنوي على هذا الصعيد بين 10 و15٪. وعلى مستوى سوق مجلس التعاون الخليجي، فإنه من المتوقع أن تضيف الثروة



محمد قاسم العلي

بندوة حول قانون هيئة أسواق المال «أمبشن» دشنت موسمها التدريبي الجديد

أعلنت شركة أمبشن للاستشارات والتدريب عن تدشين أولى فعاليات موسمها التدريبي الجديد، وذلك بتنظيمها ندوة تحت عنوان «القانون رقم 7 لسنة 2011 ولائحته التنفيذية بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية»، والتي حضرها نخبة من رؤساء مجالس إدارات ومدراء عاميين ومدراء ماليين وكذلك مسؤولو ومحللو استثمار من قطاع الشركات الاستثمارية والعقارية والخدمات.

وقال مدير إدارة التدريب في الشركة محمد حوران: «إن الندوة تعد انطلاقة لموسم تدريبي قامت أمبشن بإعداد خطته بعناية ليكون متميزاً ويلبي الاحتياجات التدريبية التي تتناسب وأهم سبباً لاحتياجات الموظفين بهدف تأهيل الكوادر البشرية العاملة في القطاعين الحكومي والخاص كونها أساس تطور المؤسسات، وحيث أنها تدخل ضمن أرسنال حسب المفهوم الحديث لعلم الموارد

أعلنت شركة أمبشن للاستشارات والتدريب عن تدشين أولى فعاليات موسمها التدريبي الجديد، وذلك بتنظيمها ندوة تحت عنوان «القانون رقم 7 لسنة 2011 ولائحته التنفيذية بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية»، والتي حضرها نخبة من رؤساء مجالس إدارات ومدراء عاميين ومدراء ماليين وكذلك مسؤولو ومحللو استثمار من قطاع الشركات الاستثمارية والعقارية والخدمات.

وقال مدير إدارة التدريب في الشركة محمد حوران: «إن الندوة تعد انطلاقة لموسم تدريبي قامت أمبشن بإعداد خطته بعناية ليكون متميزاً ويلبي الاحتياجات التدريبية التي تتناسب وأهم سبباً لاحتياجات الموظفين بهدف تأهيل الكوادر البشرية العاملة في القطاعين الحكومي والخاص كونها أساس تطور المؤسسات، وحيث أنها تدخل ضمن أرسنال حسب المفهوم الحديث لعلم الموارد

مخاوف المستثمرين

واختتم ناظم بالقول على الرغم من وصول أسعار الاسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم إلى مستويات مقارنة لتلك التي تم تسجيلها في عام 2004، لايزال المستثمرون غير واثقين من ارتفاعها حتى في عام 2012، فهم يدركون جيداً أن اسواق الاسهم بقيت مستقرة لسنوات عديدة قبل ان تتعافى في عام 2005، ويمثل المشهد الاقتصادي العالمي وعزوف المستثمرين عن المخاطر، وتداعيات الربيع العربي، المخاطر الثلاثة الأكبر التي تقف في طريق مديري صناديق الاستثمار الإسلامية، كما يشكل الوضع الاقتصادي المتدهور في الولايات المتحدة الأميركية المتشابك مع الصناديق الإسلامية أيضاً، فضلاً عن إعادة النظر في استراتيجياتها المتعلقة بالإيرادات والتكاليف، ونموذج التشغيل والأهم من ذلك، البنية التحتية اللازمة

مخاوف المستثمرين
واختتم ناظم بالقول على الرغم من وصول أسعار الاسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم إلى مستويات مقارنة لتلك التي تم تسجيلها في عام 2004، لايزال المستثمرون غير واثقين من ارتفاعها حتى في عام 2012، فهم يدركون جيداً أن اسواق الاسهم بقيت مستقرة لسنوات عديدة قبل ان تتعافى في عام 2005، ويمثل المشهد الاقتصادي العالمي وعزوف المستثمرين عن المخاطر، وتداعيات الربيع العربي، المخاطر الثلاثة الأكبر التي تقف في طريق مديري صناديق الاستثمار الإسلامية، كما يشكل الوضع الاقتصادي المتدهور في الولايات المتحدة الأميركية المتشابك مع الصناديق الإسلامية أيضاً، فضلاً عن إعادة النظر في استراتيجياتها المتعلقة بالإيرادات والتكاليف، ونموذج التشغيل والأهم من ذلك، البنية التحتية اللازمة